

ما الذي خلفته إدارة الرئيس بوش؟

بينما تسلم أوباما البيت الأبيض فإن مراجعة لسنوات سلفه الثماني في السلطة تظهر بأنه كان الرئيس الأقل نجاحاً فيما مضى. فكيف سار الأمر بهذا الخطأ؟

قل ما تشاء، فقد كان جورج بوش شخصية تحويلية. ففي حكمه كل شيء في أمريكا تحول تقريباً لكن - واسفًا- نحو الأسوأ.

صحيح أن حكم التاريخ على الرؤساء يمكن أن يتغير ولم يحصل ذلك أكثر من حالة هاري ترومان الذي تدنى معدل شعبيته إلى ٢٣ ٪ وهو العمق الذي لم يسبره تماماً حتى بوش. لكن قبل نصف قرن ساعده انتصاره في الحرب الباردة (إضافة إلى اثنين من السير الموثقة والمفضلة جداً عنه) على أن يعدّ واحداً من الرؤساء الناجحين فيما مضى.

ترجمة/ نجاح الجبيلي
عن/الاندبنت

لكن ترومان القديس الراعي للرؤساء غير الشعبيين، هو الاستثناء. وكثاقب الأحكام تظهر بسرعة ولا تنقلب بصورة كبيرة. والمعدل الحالي لشعبية بوش رهيب ومن المحتمل أن يبقى كذلك.

في الواقع إن الجدل الحالي بالضبط هو أين تكمن درجة شعبيته بين الرؤساء. هل هو أسوأ من بوكانن الذي فشل في وقف الحرب الأهلية؛ أو أسوأ من أندرو جونسون الذي أفسد نهايتها؛ أو أسوأ من هوفر في بداية الكساد الكبير؛ أو أسوأ من وارن هاردينغ غير الفعال والمصاب بالفضيحة أو أحد الاستطلاعات التي شارك فيها ١٠٠ مؤرخ ونظفتم جامعة جورج

ماسون كانت نسبة الذين أجابوا بنعم بلغت ٦١٪. فقد وضعوا بوش في أدنى مستوى - وحدث ذلك في أواخر سنة قبل أن ينهار الاقتصاد فجأة. وبالتأكيد لم يشته أي رئيس آخر نسبة ٩٠٪ كما شتهت بوش الذي حصل عليها بعد هجمات ١١ أيلول، الآن فأن منجزه الأكبر هو شيء لم يحصل: هجوم إرهابي كبير على الأرض الأمريكية.

المنحل اللقب كان أول رئيس لديه شهادة الماجستير في الإدارة، ومع ذلك قد يكون المدير غير الكفء جداً لشغل الغرفة البيضاء (غرفة الرئيس في البيت الأبيض) وكان رجلاً لم يستطع أن يضع حدا للنزاع الوحشي بين أفراد هيئة رئاسته (العبداء بين رامسفيلد وباول).

كان هذا رئيساً ذهب للحرب في العراق على أساس معلومات استخباراتية غاية في الكتب التخطيط لعواقب الحرب. وماذا يساوي رئيس منعت تحفظه أن يحل أعضائه هيئته مسؤولية الأخطاء التي شوهدت سمعة أمريكا؟

مثلاً، ما أن أقال بوش دونالد رامسفيلد من البيتاغون حين

ظهرت الأحداث الشائنة في سجن أبي غريب - أو في الفترة المتأخرة حين فاز بفترة رئاسية ثانية في تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ - ووضع الجنرال ديفيد بترايوس بدلا عنه قبل سنتين، حتى أصبح التاريخ أقل حساسية.

ثم كان هناك بالطبع إعصار كاترينا والاستجابة غير الكفوة لبوش والتي كانت المسار الأخير في نقشه الرئاسي. وبعد أن نزح بوش أحشاء الوكالة الفيدرالية للسيطرة على الكوارث FEMA فإنه فيما بعد كال المدير مديرها غير المحظوظ مايكل براون مفضلاً بنفسه أن يجري مسحاً للكارثة من نافذة طائرة الرئيس [«أير فورس ون»] بدلا من زيارة نيواورليانز شخصياً. وبعد إعصار كاترينا تجاهل الشعب الأمريكي بوش تماماً. كل شيء لمسه تقريباً أصبح فاسداً - من الصورة العالمية للولايات المتحدة إلى الاقتصاد، من القوة العسكرية (التي وصلت نقطة الانهيار بعد حربين) إلى حزبه الجمهوري، وفضية المحافظين التي ناصرها مرة البطل - برأي بوش- رونالد ريغان. وفي كل إجراء تقريباً كان البلد يصبح في حالة أسوأ مما كان حين تولى رئاسته في ٢٠ ٢٠٠١.

بأش بوش وبخوله ديك تشيني بتقوية الرئاسة إلى حد ما نجحاً في ذلك - لكن بصورة كبيرة عن طريق إضعاف وأحياناً عن طريق التجاؤن على الدستور نفسه. نديل إلى الحكم عليه عن طريق إدانة على المسرح العالي - سوء إدارة حرب العراق ومجموعة الانتهاكات التي يحث العديد من الأضرار على التحري عنها وإدانة بوش كجرم حرب: غوانتانامو بي، رفض الانصياع لمعاهدات جنيف، «التخلي الاستثنائي» (مصطلح يعني إرسال الولايات المتحدة للإرهابيين المشتبه بهم إلى بلدان معروفة بوسائلتها القاسية في التعذيب-م)، معسكرات السي أي أي الشبيهة، التعذيب بصب

الماء وغيرها.

نعم، القتال الوحشي في غزة هو نقش مناسب على ضريح سياسة بوش في الشرق الأوسط إذ فيها هن إسرائيل ذيل الكلب الأمريكي والتي ضربت مثلاً للأحداث خلال الأشهر الخمسة عشر من وجوده في المكتب: مؤتمر أنابوليس المتكلف، والذي أعاد إطلاق عملية السلام بجعجة كبيرة لكنه فشل لأن بوش لم يتخذ أي خطوة جادة بشأنه، وبلغ الأوج في الهجوم الإسرائيلي الأخير التي شن بمعرفه أن البيت الأبيض لن يبدى أي امتعاض.

بالنسبة لسجله الخارجي من المحتمل أن يقدم لبوش الفرصة الأفضل للإصلاح، تماماً كما أصلحت السياسة الخارجية ترومان مرة، مخدوعاً حين ترك المكتب، لكن ينظر إليه الآن كونه لم يحجم عن القرارات الكبيرة وأن يجعل تلك القرارات صحيحة.

وحتى لو لم تحصل أحداث ١١ أيلول ولم يطلق بوش حربه المختارة ضد صدام، ولم ينهر سوق «الوول ستريت»، ربما سيكون هذا عقداً من التدهور الأمريكي النسبي، على الرغم من القوة العسكرية الساحقة للبلد.

القوى العظمى تنهض وتسقط، لم يسطع أي رئيس أمريكي من منع الإزهار الاقتصادي المتأخر للصين ورغبته بأن تكون دولة قوية. ومن الممكن تماماً تصور أن المغامرة المدوية والمكلفة في العراق، التي تعد إيران المستفبد الكبير منها، قد تنتج في يوم ما بلداً عربياً مستقراً علمانياً وديمقراطياً بشكل متوازٍ في قلب الشرق الأوسط. وربما بعد نصف قرن من الآن سوف ينظر إلى بوش كونه الرئيس الذي وضع أسس هزيمة الإرهاب الإسلامي، مثلاً نظر إلى ترومان كونه وضع أسس هزيمة الاتحاد السوفيتي. ومن المؤكد أيضاً أنه قد عمل أكثر من أي رئيس آخر في معالجة الإيز في أفريقيا. غير أنه في الوطن لم يكن هناك إصلاحات. ولأن بوش تسلم

السلطة في عام ٢٠٠١ فإن كل مؤشر اجتماعي للولايات المتحدة قد ازداد سوءاً. بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ تدهور متوسط دخل الأسرة بنسبة ١٪ بينما ارتفعت الأرباح المشتركة إلى ٧٠٪ وزادت البوئة بين الفقراء والأغنياء بصورة أكبر لم تبلغها في أي وقت منذ عام ١٩٢٩، وارتفع عدد الأسر التي تعيش في الفقر إلى ٢٠٪ وكذلك عدد الناس الذي لا يمتلكون تأميناً صحياً، إذ أن كلفة الضمان لأولئك المحظوظين في الحصول عليها إلى ٩٠٪.

ورث بوش فائضاً في الميزانية قدره ٢٤٠ بليون دولار لكنه ورث لباراك أوباما عجزاً في الميزانية في زيادة مقدارها ١,٢ ترليون دولار. ازداد العجز التجاري وضعفت قيمة الدولار- وكان ذلك قبل الانهيار الاقتصادي. وفي حملته أعاد

أوباما سؤال ريغان الشهير عن الجيل السابق: هل أنت أفضل الآن مما كنت قبل ثماني سنوات؟ وكان الجواب من الأمريكيان مدوياً جداً «لا». وبالطبع يجب أن لا يواجه اللوم إلى بوش وحده. فالعيوب الخارجية ازدادت قبل أن يتولى الحكم وكان قرصاً خطيراً قد عُقد. لكن مواقفه من أن الاقتصاد ينحج إذا كانت السوق حرة والصناعة الخاصة غير منظملة و ذبول وكالات التنظيم التي سمح بها - والبعض يقول شجعاً- جعلت الأمور أكثر سوءاً. وتصرف اللوم ستريت بشكل رديء لكن أبداً لم تكن إدارة متعمقة في القدرة المالية للول ستريت، ولأن فإن المحامي الكبير عن الأسواق غير المقيدة قد أجبر على ركوب التمدد الحكومي الأكبر في الاقتصاد منذ الكساد الكبير.

ولا بد من أن يسأل المرء كيف أصابت هذه المساة أمريكا والعالم، لكن بالنسبة لبعض أوراق الاقتراع المشوشة في «بام بيتش كاوتني»/ ولاية فلوريدا في عام ٢٠٠٠ فإن الأمر لا يحصل. لكن لا يوجد قانون بأن الفازين بالخطأ يصنعون رؤساء سيئين.

ويرجع الآخرون سلوك بوش إلى أوديب، إذ يقولون إن أباه الذي

فلأ عليه بحيث أن الرئاسة بأكمها كانت تهدف إلى.. أبيه وإثباتات

بأن بوش الابن المتعبر الذي يخشى الله كان يعرف أفضل من بوش الأب الحكيم الخبير بالناس والحياة.

وخلافاً لبوش الأول فإن بوش الثاني لم يقاتل أبداً في حرب؛ وبالنسبة له فإن الحرب لهذا السبب أصبحت ليست ملاذاً أخيراً بل

ملاذاً أولاً. وفي عيني الابن، فشل الأب في إعادة انتخابه عام ١٩٩٢

لأنه أهمل الأساس الجمهوري المسيحي المحافظ. وهو لن يرتكب الخطأ مرة أخرى- ولم يفعل، ففاز بفترة رئاسية أخرى فانت أبا.

لكن العقد المتأصلة في الأساطير القديمة هي غير كافية لتوضيح الفشل الكبير البارز لرئاسة بوش الابن، إن أوديب مثلاً لا يفسر

السريع من العراق، ومن عدم وضوح ستراتيجية أوباما الشاملة حول أفغانستان، سفي الوقت.

وقال احد كبار مسؤولي الجيش أثناء نقاشات عن الانسحاب: «أنه أكثر من سؤال عن سرعة الانسحاب أو بطئه، أنه يتضمن حساب المخاطرة التي ترغب في خوضها في العراق».

وقال المسؤولون، الذي لم يرغبوا في كشف هوياتهم نظراً لحساسية مناقشة الخطط الحربية قبل تولي القائد العام للقوات المسلحة مهامه، قالوا أن التخطيط للانسحاب يتطلب أيضاً تعريف المهام المستقبلية للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، والاهداف التي يتوجب على هذه البعثات أن تسعى من أجلها خلال السنوات القادمة.

وقال مسؤول كبير آخر مشارك في هذه العملية: «يتم وضع خيارات متنوعة تقدم إلى الرئيس الجديد ليجتار من بينها».

وقال جيوف موريل، السكرتير الصحفي للبيتاغون، أن غيتش بنوي أن يجعل أوباما على ثقة أنه حالما يصبح القائد العام، فإنه سوف يستمع مباشرة إلى جميع القادة الكبار الذين لهم دور في العراق وأفغانستان قبل اتخاذ أي قرار.

وأضاف موريل: «كانت النقاشات التي خاضها وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة مع الرئيس المنتخب ورفيقه، حتى الآن، تدور حول الخطوط العريضة».

وكانت الخطط العسكرية الحالية قد وضعت لتتوافق مع الاتفاقية الأمنية الأخيرة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية، والتي دعت إلى وضع جدول زمني أقصر. ولكنه أطول مما وعدت به حملة أوباما. وبموجب هذه الاتفاقية، فإن على جميع القوات بحلول حزيران، وأن تنسحب جميع القوات الأمريكية من جميع أنحاء العراق بحلول عام ٢٠١١. على كل حال، فإنه يمكن إعادة التفاوض حول هذه الاتفاقية.

حتى في أثناء استعداد أوباما للانسحاب من العراق، فإن بعض أصحاب النفوذ في الحزب الديمقراطي وخبراء الأمن القومي قد بدأوا برفع أصواتهم حول نيته إرسال تعزيزات إضافية قوامها ٣٠,٠٠٠ جندي أميركي إلى أفغانستان، حيث كانت الولايات المتحدة تخوض حربها هناك منذ سبع سنوات.. وهم يقولون أن على أوباما أن يوضح أهدافه العامة فيما وراء إرسال المزيد من القوات العسكرية والإسوال والبعثات الدبلوماسية إلى بلد يتزايد فيه العنف. ولا يمكن إخضاعه، بحيث أن المسكرين يقولون أنه يجلب مشاكل حتى أكثر من العراق.

عن/ نيويورك تايمز



الحقيقة أبسط كانت المهنة المثالية لبوش، التي بدا أنه حصل عليها عام ١٩٩٣ قبل فترة وجيزة من شغله منصب حاكم لتكساس، هي مقوض لفرق البيسبول الرئيسي، وبالنظر لتجربته ومزاجه وشخصيته فإنه غير مناسب لأن يكون رئيساً في أي وقت.. نرجو أن لا نقول ذلك عن أوباما بعد أربع أو ثماني سنوات قادمة.

وفقا لمؤشر القدرات: إفريقيا محكوم عليها بالفقر طوال ٢٠ سنة

ستعاني البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الفقر الشديد طوال ٢٠٠ سنة مالم تكثف الجهود اللازمة لاستئصاله، حسب تحذيرات شبكة «سوشيل ووتش» للجماعات الناشطة في العالم.

فقد طبقت الشبكة «مؤشر القدرات الأساسية» لتقييم مستوى المصاعب التي تواجهها مختلف دول العالم، فوجدت أن ٨٠ بلدا، تقوي نصف سكان الأرض، تتجاوز مرحلة عسيرة. ووضعت الشبكة هذه التقديرات بأحساب ثلاثة مقاييس: عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة، نسبة الأطفال الذين يستكملون التعليم الابتدائي، نسبة حالات الوضع التي تحتاج لمساعدة.

وبينت النتائج أن ١٦ دولة فقط من أصل الثمانين، قد حقق تقدما مهما منذ عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من أن تعداد هذه الدول ومن بينها الهند، يبلغ ١,٦ مليار نسمة، إلا أن عدد سكان الدول الأخرى التي سجلت تقدراً يصل إلى ١٥٠ مليون نسمة.

ومن بين الدول التي تراجعت مستوياتها: تشاد، نيجر، مالاوي، بنين، واليمن، فيما لم تسجل بنغلاديش، أوغندا، بنجريا، مدغشقر، وغانا، أي تقدم أو تحقّق.

كذلك فعلى الرغم من أن العديد من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء حقق نموّاً اقتصادياً قوياً في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا النمو لم يقِدْ إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر.

وبالتالي، لن يكون من الممكن تلبية الاحتياجات الأساسية لملايين الأفارقة حتى القرن ٢٣. وفقاً لمعلومات الشبكة، وتوقع روبرتو بيسيو منسق شبكة «سوشيل ووتش»، أن تؤدي أزمة الرأسمالية الراهنة إلى تعقيد الأوضاع «فعالياً ما ستعاني الدول الفقيرة معاناة قاسية من هذه الأزمة التي لم تحلّها هي على الإطلاق». كما توقع أن يتقلص دخلها من موارد مهمة كتحويلات المهاجرين.

وعن الحلول المتاحة، أشار بيسيو إلى إمكانية اتخاذ الحكومات التدابير الكفيلة بضمان حقوق الإنسان، خاصة في حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وذكر بأن المؤسسات الدولية حرصت في العقدين الأخيرين على الترويج لـ «حقوق» الشركات في العمل أينما تريد، مع منع البلدان الفقيرة من صلاحية أن «تقرض عليها (الشركات) شروطاً من شأنها أن تساهم في تنمية البلدان التي تعمل بها.

كما هدفت «مرونة» شروط الاستثمار فيها غالباً إلى تمكين الشركات الكبرى من دفع قدر ضئيل من الضرائب في البلدان التي تعمل بها.

فوفقاً لبيانات البنك الدولي، تغادر ٨٠٠ مليار دولار من رؤوس الأموال المغفرة من الضرائب بموجب هذه الشروط، أراضي البلدان الفقيرة أو دول الانتقال الاقتصادي، سنوياً، مقابل تسلمها معونات تنمية تقتصر على ١٠٠ مليار سنوياً

أي بي إس/ ٢٠٠٩

